نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني[1]

د.رضوان شافو
redhouane-chafou@univ-eloued.dz
أ.عمر لمقدم
omarlemkadem@gmail.com
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

الملخص:

كان نشاط اقتصاد الجزائر في العهد العثماني في وضع حسن بسبب عوائد الجهاد البحري وتأثير العنصر الأندلسي في مجال الاقتصاد، لكن التدهور أصابه بعد منتصف القرن السابع عشر إلى غاية الاحتلال الفرنسي 1830، والذي كان بفعل عوامل خارجية تمثلت أساسا في الاعتداءات الأوربية وبفعل عوامل داخلية تمثلت أساسا في سياسة الإدارة العثمانية التي ميزها إجحاف النظام الضريبي تجاه الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة وتجارة)، وغالبا ما كان سببا للتمردات وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى عدم الأخذ بأسباب التطور وتأثير الجوائح، وركود التجارة التي أثرت سلبا على جميع مجالات الحياة الاقتصادية.

Le résumé:

La bonne situation de l'économie de la régence d'Alger était due principalement aux revenus du Jihad maritime et l'influence des Maures sur le plan économique.

La détérioration qui a frappé l'économie algérienne après le milieu du 17ème siècle jusqu'à l'occupation française en 1830 et qui a été causée par des facteurs externes principalement des attaques européennes, et par des facteurs internes tels que l'injustice du système fiscal qui était souvent la raison des insurrections et l'instabilité, en plus de ne pas prendre les causes de l'évolution, les désastres, la stagnation du commerce qui a négativement affecté toutes la vie économique.

مقدمة: كان للوجود العثماني تأثير كبير على عدة مجالات في الجزائر العصر الحديث، التي يمثل الاقتصاد احدها، ولقد تفاعلت عناصر اقتصادية بالجزائر العثمانية وكان لها ارتباطها وتأثيرها على الجانب السياسي والاجتماعي الإيالة وعلاقاتها الخارجية. وفي هذا العمل سنحاول إلقاء الضوء على جوانب من اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني ويشمل بعض النقاط المهمة والتي يمكنها إعطاء فكرة عما كانت عليه الأوضاع وتتمثل في قطاعات الأنشطة الاقتصادية الإيالة (زراعة، صناعة، تجارة)، جوانب تنظيمية للأسواق ثم خلاصة وتقييم عام.

الأنشطة الاقتصادية

الزراعة: كان سكان الجبال والأرياف يمثلون الأغلبية الساحقة في مجتمع الجزائر العثمانية، حيث تراوحت نسبتهم بين 90 و95 % حسب تقديرات بعض المؤرخين، وهو ما يعطي انطباعا بأن النشاط الزراعي هو السائد على اقتصاد الإيالة، على الرغم من أن السلطة العثمانية لم يكن لها عناية كبيرة بالشأن الزراعي[2]، إلا أنه و رغم ذلك استحواذ عناصر من الإدارة التركية وأتباعها من الجزائريين لاسيما القبائل المخزنية على أجود الأراضي الزراعية، خصوصا المنتجة للحبوب خاصة في عهد الدايات الأوائل (1671-1724)[3].

ونظرا لغلبة الحيازة الجماعية للأراضي فقد كانت القاعدة هي الإنتاج لإشباع حاجيات أفراد العائلة، أما الهدف التجاري فهو مرتبط بتحقيق فائض قصد الحصول علي منتجات صناعية وزراعية أخرى ليست متوفرة لهم بالإضافة إلى توفير قيمة الضريبة النقدية المفروضة عليهم[4].

أما الإنتاج الزراعي فقد تميزت كل منطقة حسب طبيعتها بإنتاج أنواع معينة من المحاصيل، ويعد القمح من أهم المحاصيل في الإيالة حيث كان يزرع القمح الصلب فقط، ويزرع منه كميات تكفي للتصدير، وقد كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يرسل عبر مينائها كميات تتراوح بين 7 آلاف و8 آلاف طن من القمح كل سنة[5]،

وكانت مناطق غريس، وهران وقسنطينة قد عرفت إنتاجا كبيرا للحبوب[6]، وعرفت زراعة الأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف ومينا[7]، أما صالح باي ببايلك الشرق الذي عرف عهده بالازدهار، فقد قام بزراعة الزيتون وحاول إدخال زراعة الأرز وقام ببناء الطواحين المائية[8].

والشرق الجزائري عموما يعد من المناطق الهامة لإنتاج القمح الصلب ذي المردودية العالية من حيث كمية الدقيق[9]، وتعتبر المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة أهم المناطق إنتاجا للحبوب، في حين تركزت زراعة الخضر والفواكه في المناطق الجبلية والسهول القريبة من المدن، كما عرفت أيضا بإنتاجها لزيت الزيتون والتين[10]، وبذلك صارت الفحوص المحيطة بالمدن تؤمن حاجيات المعيشة اليومية لسكان المدن، وأصبحت مع الوقت ضمن أملاك الأتراك والكراغلة وبعض الأثرياء الحضريين كحمدان خوجة، وقد اعتمد هؤلاء على نظام الخماسة بشكل كبير لخدمة أراضيهم، واستعانوا كذلك بالعبيد والأسرى. أما زراعة الأشجار المثمرة فقد عرفت انتشارا في مناطق القبائل ذات الطبيعة الجبلية كما انتشرت البساتين بفحوص المدن الكبرى مثل قسنطينة و عنابة ووهران وتلمسان البليدة والمدية غير أن مردود فحوص مدينه الجزائر كان الأوفر إنتاجا لكثرة بساتينها التي بلغت 20000 بستان ومزرعة[11]، حيث كانت الخضر تأتي يوميا إلى المدينة من مناطق إنتاجها بالضواحي ومن البساتين المتواجدة في أحياء المدينة لاسيما الأبيار مراد رايس، بئر خادم والحامة[12]، وقد أشار هايدو من خلال زيارته إلى خارج مدينة الجزائر إلى ذلك حيث قال:"هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون والأزهار من كل نوع" [13]، كما كانت الدور في مدينة الجزائر تضم حدائق، أما البيوت الواقعة في ضواحيها فبكل منها سياج يحيط بمنبع أو بئر لري المزروعات[14].

أما عن المحاصيل الصناعية، فقد تركزت زراعة التبغ في الجزائر وعنابة[15]، وقد كانت تزرع منه مساحات واسعة، ويعتبر ما يزرع في الجزائر من أجود الأنواع في العالم،

حيث يتم تصديره إلى تونس وبعض البلدان المجاورة[16]. ويشار إلى أن الأندلسيين قد ادخلوا عدة زراعات كزراعة القطن التي تركزت في منطقة مستغانم، والقزازة (إنتاج الحرير) في القليعة وشرشال، كما أدخلوا العناب التي عرفت به منطقة عنابة[17]، غير أن تأثير الأندلسيين في مجال الزراعة اقتصر على المناطق التلية التي استقروا بها ولم يشمل باقي المناطق الداخلية[18]. كما عرف الجزائريون زراعة الكتان ويعد كذلك من النوع الرفيع، حتى إنه كان يرسل ضمن هدايا الباب العالي[19].

يمارس الزراعة أحيانا البعض من القبائل الصحراوية التي تستأمن من الباي وبعد تقديمها هدية معتبرة، يسمح لهم بدوره بالاستقرار مؤقتا في مناطق التل كما هو الحال بالشلف مثلا، لأجل أن يقوموا بزراعة الحبوب وكانوا يجلبون معهم كميات من المنسوجات الزرابي، الحايك وكذلك العبيد المجلوبين من بلاد السودان[20].

الوسائل وأساليب العمل: كانت الوسائل المستعملة في الفلاحة وأساليب العمل عتيقة وبدائية، فمثلا كان هناك المحراث الخشبي، وهو ذاته محراث إفريقيا الرومانية، وكذلك المنجل البدائي الذي يمتد لنفس العهد[21]، بالإضافة إلى الفرشاة البسيطة[22]، ويقول شارل أندري جوليان:"...الأدوات الزراعية ظلت بسيطة للغاية ولم تعمل السلطة على تطويرها ولم يكن لدى الفلاح سوى محراث بسيط أو سكة محراث خشبي تعزز غالبا بنعل حديدي ويجره ثوران أو ثور وحمار، ويضاف أحيانا مشط خشبي أو حزمة من الأشواك التي توضع عليها الحجارة ومنجل مستقيم..." [23]. وكان الموريسكيون والعرب من سكان الإيالة يقومون بدرس القمح باستعمال حوافر الخيل[24].

ولم تسعى السلطة التركية لتطوير الوسائل إلا بعد تراجع موارد القرصنة[25]، أما تخصيب الأرض فقد كان يتم عن طريق إحراق العشب وذلك عند نهاية فصل الصيف حيث يتم إشعال أشواك الغابات وفي الأرض البور، كما يتم شذب النباتات الهشة ثم تحرق وينثر رمادها في الأرض[26].

أما عن الري فقد استعملت قنوات تعود إلى القرن 11م[27]، وكان الفلاحون يلجئون غالبا إلى حفر سواقي تحويل مجرى الماء ولم يكونوا يعتنون بها، حيث تصبح مجاري سيول أو تتحول إلى برك بسبب انسدادها بالطمي[28].

أما عملية التخزين، ففي سنوات وفرة المحصول كان الفلاح يخزن الفائض في مطامير تكون في مكان مرتفع وجاف، ويعمل على إخفائها عن الأنظار[29].

الثروة الغابية: كانت المساحة الغابية شاسعة خاصة في جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، وكانت أخشابها تستعمل في بناء المساكن والاستعمال المنزلي و صنع الأثاث ولاسيما بناء السفن الذي كان يستنزف الثروة الغابية، يشير سعيدوني إلى أنه في سنة 1781 تطلب بناء 50 سفينة قطع أغلب أشجار منطقة الساحل القريبة من الجزائر[30]، وتعد المنطقة الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى القل أهم تركز للثروة الغابية واستغلالها كان من طرف سكان الجبال على الخصوص، وقد تضررت هذه الثروة بشكل كبير في أواخر العهد العثماني[31]، وكانت الثروة الغابية الجزائرية محل امتياز استفادت منه حتى بعض الدول الأجنبية، بالاتفاق مع حكام الجزائر، وقد استفاد الانجليز من امتياز قطع الأشجار سنة 1817 مقابل إتاوة سنوية تقدر بـ200 ألف فرنك[32]، وقد قدرت مساحة الغابات آنذاك بـ1251757 هكتار، شملت عده أنواع من الأشجار كالفلين والصنوبر والزيتون البري والزان، وهي الثروة التي تعرضت للتضرر الشديد بسبب الاستعمار الفرنسي لاحقا[33].

الثروة الحيوانية والرعي: كانت الثروة الحيوانية معتبرة جدا في الفترة العثمانية، من كل الأنواع (أغنام، ماعز، بقر، خيل، بغال، حمير)، بل أشار شالر إلى وجود الجمل ذي السنامين في هذه الفترة[34]، حيث كانت تربية الحيوانات تكملة للنشاط الزراعي، ويعد هذا النشاط مصدر عيش رئيسي في بعض المناطق لاسيما المناطق السهبية، كمنطقة النمامشة مثلا التي تتربع على مساحة رعوية تقدر بنحو مليوني هكتار[35]، كما أن القبائل

الصحراوية التي تملك قطعان من الإبل والأغنام ولم تكن تزرع الأرض عادة وتعتمد في معيشتها بشكل كبير على الحليب والتمور[36].

وغلبت تربية الأغنام والإبل على مناطق الهضاب العليا ومشارف المناطق الصحراوية، في حين سادت تربية الأبقار في مناطق التل، أما الأنواع الأخرى من ماعز وخيل وبغال فتتواجد لدى جميع القبائل[37]، وتعد منطقة الشرق الجزائري المنطقة الأكثر وفرة من حيث الثروة الحيوانية لاسيما الأبقار، لكثرة المراعي الخصبة وشساعتها، بل إن الشخص كان يعاقب من طرف القبيلة بذبح عدد من أبقاره أو أغنامه في حالة اعتدائه على الغير، بحسب حجم المخالفة المرتكبة[38].

تؤمن هذه الثروة سد الحاجيات في عدة مجالات، فهي مصدر للتغذية لما توفره من لحوم وألبان ومشتقاتها، فمن حليب الماعز والبقر والغنم تصنع جميع أنواع الأجبان والتي كانت تستهلك محليا فقط[39]، كما تعد هذه الثروة مصدرا لتوفير كميات كبيرة من الصوف والوبر والشعر والجلود، وهو ما يستعمل في بعض الصناعات كصنع الخيام وحياكة الملابس والأغطية ومصنوعات جلدية، كما تستغل أيضا في النقل والحرث والجر[40]، كما يصدر من الثروة الحيوانية أعداد كبيرة ويصدر كذلك كميات ضخمة من المنتجات ذات الأصل الحيواني كالجلود والأصواف التي عرفت شهرة كبيرة في الأسواق الأوربية لاسيما إيطاليا[41]. وكانت القل تضم أكبر سوق للجلود، ومنها وحدها يصدر إلى مرسيليا كمية من الجلود تعادل مجموع ما يصدر من باقي الأسواق[42].

أما الثروة السمكية فرغم ما توفره السواحل الجزائرية[43]، إلا أن سكان المناطق الساحلية لم يكن لهم إقبال على استهلاك الأسماك لكونهم يفضلون لحوم الأغنام، وهو ما جعل نشاط الصيادين محدودا والمصطاد من السمك قليلا وكذا المرجان[44].

الصناعة: رغم غلبة النشاط الزراعي إلا أن مدن إيالة الجزائر قد شهدت وجود أنشطة صناعية متنوعة شملت أغلب المهن والحرف التقليدية واليدوية والتي وصفت

بالإتقان والتنوع والتنظيم[45]، فقسنطينة فقط كان بها 33 معملا للدباغة، و167 معملا للأحذية[46]، ومن أهم هذه الصناعات:

-الصناعات الغذائية: وتمثلت في أفران الخبز والمطاحن و معاصر الزيتون و تصبير الفواكه، فقد كان في مدينة الجزائر مجمع لأفران البايلك يضم 16 فرنا معدة لتحضير خبز نحو 5 آلاف من أفراد الحامية وموظفي الدولة، وضمت مدينة الجزائر وحدها نحو 22 مطحنة مائية و 18 مطحنه هوائية[47]، والمطاحن كانت تتبع الباي أو الداي وتتواجد في المدن الكبرى[48]، أما معاصر الزيتون فتركزت في نواحي جرجرة و الصومام[49].

-صناعة السفن والأسلحة: كان نشاط البحرية وعمليات الجهاد البحري عاملا مهما ومحفزا لتطور صناعة السفن إذ كانت بعض الموانئ الجزائرية مزوده بورشات لصناعة السفن والقوارب على غرار الجزائر وجيجل وعنابة وقد تصل حمولة السفن المصنوعة إلى 300 طن، كما يمكن تجهيزها بعدد من المدافع يتراوح بين 20 و 30 مدفعا، غير أن هذه الصناعة ضعفت بسبب اعتمادها على الأجانب من الفنيين والأسرى، بالإضافة إلى الاعتماد على التجهيزات من الدول الأجنبية خصوصا الاسكندنافية، أو المقدمة في إطار التزام تجاه الجزائر[50].

أما الصناعة المتعلقة بالأسلحة فترتبط أساسا بصنع البنادق والمدافع والبارود، وتتركز هذه الصناعة في المدن الكبرى كقسنطينة والجزائر، فقد كان يوجد في الجزائر مصنع لتحضير البارود وآخر لصنع المدافع والقنابل، كما كانت هناك ورشات لصنع البنادق في مناطق بني راشد، جرجرة، القرقور، الحضنة، الزيبان وميزاب، وتجدر الإشارة إلى محافظة العائلات الأندلسية والتركية على صناعة البنادق لاسيما بقلعة بني راشد، وأيضا مساهمة الأرياف في تحضير البارود كما هو الحال في منطقة جرجرة وكذا القبائل الصحراوية غرب بسكرة (منجم لقساين)[51].

-الصناعة النسيجية: تركزت هذه الصناعة في عده مناطق من إيالة الجزائر مثل ندرومة، مازونة، مستغانم، البليدة والجزائر، حيث تميزت بصناعه الأقمشة القطنية و

الكتانية، كما عرفت صناعة المخمل والحرير على الخصوص تطورات في الجزائر وشرشال بفعل إنتاج الحرير محليا بمنطقه شرشال وتنس، وصار يستورد لاحقا من مدن أزمير وسالونيك وبيروت. وكان الصوف مادة أوليه لإنتاج العديد من المنتوجات المحلية كالأغطية والجلابيب والأحزمة والبرانس بالإضافة إلى صناعه الزرابي وكذا صباغة الملابس[52]، وتعد صناعة الشاشية وأعمال التطريز من أهم صناعات النسيج في مدينه الجزائر خلال القرن 16م[53]، وقد ساهمت العائلات الأندلسية في تطوير الصناعة النسيج بشكل كبير.

-الصناعة الجلدية: تمثلت أساسا في صناعة الأحذية والسروج ولوازم الفرس كاللجام والمحافظ، وتركزت في مدن الجزائر قسنطينة وتلمسان، وشغل قطاع الصناعة الجلدية 15% من اليد العاملة بقسنطينة، فيما بلغ عدد المدابغ 33 مدبغة و167 محلا لصنع الأحذية[54].

تنظيم الصناعة: كانت الصناعات والحرف منظمة تنظيما محكما إذ كان على رأس كل حرفة أو صنعه أمين، ويمثل الأمين السلطة العليا للحرفة، واختياره عادة يتم من طرف رفقائه والمعلمين المهرة، ويشترط فيه الأمانة والأخلاق ومعرفة أصول الحرفة[55]، ويساعد الأمين هيئة كبار الحرفة من المعلمين ويعرفون بالرفقاء[56]، وكان أمناء الحرف يعرفون بالصنعة التي يقومون عليها كأمين الخياطين، أمين الدباغين، أمين النجارين، أمين البنائين...إلخ،

وكان الأمين يقوم بدورين فهو ينظم العلاقة مع الإدارة المحلية بخصوص جمع الضرائب والتسيير شؤون المدينة والسعي لتأمين حقوق الجماعة الحرفية، وعلى صعيد آخر كان يقوم بدور رقابي عليها ويفض نزاعات أفرادها، بل كانوا يقدمون المساعدة والاستشارة للسلطة القضائية نظرا لخبرتهم، كما يقومون بمساعدة المحتسب في مراقبة الأسواق والمكاييل وسلوك أفراد الطائفة مع الزبائن[57].

وقد كانت هناك ما يسمى بأمين الأمناء ويتم اختياره عادة من بين أمناء الحرف[58]، وكان يلعب دورا هاما في المصالحة وفض النزاعات بين الطوائف الحرفية وأيضا بين أفراد الحرفة الواحدة، كما كانت تتم بحضوره الاتفاقات التي تسجل عند شيخ البلد والتي تصبح قانونا للحرفيين ينظم نشاطاتهم وعلاقاتهم، ويساهم في جمع الضرائب من أصحاب الحرف المتنقلة بالتنسيق مع شيخ البلد[59].

كانت هذه الحرف والصناعات تنتظم عادة في أسواق أو شوارع تعرف وتختص بها، كما هو الحال مثلا في مدينة الجزائر التي كان يوجد فيها مثلا سوق الحديد، سوق الغزل، سوق الفخارين، سوق العطارين، أو زنقة النحاسين، زنقة الدباغين، زنقة المسايسية ...إلخ[60].

ويراعى في تموقع الحرف التقارب والتجانس، فالتي تحتاج إلى النار كالأفران ومحلات الحدادة والطبخ، يقوم المحتسب بوضعها بعيدا عن محلات العطارين والأقمشة خشية حدوث أضرار، فضلا عن عدم وجود أي ارتباط بين هذه الحرف[61].

التجارة: حركه التجارة الداخلية: إن تنوع و اختلاف المنتجات سواء كانت زراعية أو صناعية بين المناطق في إيالة الجزائر كانت سببا مباشرا لنشاط حركة المبادلات التجارية الداخلية بين مختلف المناطق ولهذا فقد كانت المبادلات تتم بين المدينة والريف وبين إقليم التل والهضاب والمناطق الصحراوية وعليه فقد برزت مراكز تجارية وأسواق رئيسية تمثل نقاط التقاء هذه المناطق أو على الطرق الرابطة بينها[62]، فمثلا كانت أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتجات المناطق الجبلية بمنتجات المناطق السهلية كما هو الحال في بوسعادة أين يقايض سكان بني عباس ومجانة زيتهم بالصوف. سكان إقليم قسنطينة يشترون مثلا من بلاد القبائل كميات كبيرة من الشمع والزيت[63]، وعندما يأتي الصحراويون إلى مناطق التل بالشلف فإن سكان مدن البايلك الوهراني يتبادلون معهم الحبوب ومنتجات صناعاتهم الجلود المدبوغة والأقمشة الأوروبية في مقابل حصولهم على العبيد والزرابي

والحايك، حيث يقومون بصفقات معتبرة من خلال ذلك ويقومون بعد ذلك بإعادة بيعها في الشرق الجزائري ويجنون أرباحا معتبرة[64].

السلع والأسواق: كانت التجارة موزعة على المدن الكبرى، والأسواق الأسبوعية والموسمية[65]، هذه الأخيرة أغلبها يقوم في المناطق الريفية[66]، فعند بداية الاحتلال كان في منطقة القبائل وحدها 68 سوقا[67]، وتعمدت الإدارة العثمانية إقامة هذه الأسواق في الأرياف التلية وعلى حدودها المتاخمة للمناطق الصحراوية أين تتواجد القبائل المخزنية لتسهيل مهمة تحصيلها للضرائب وتمثل عامل جذب للقبائل الصحراوية وإخضاعها للسلطة العثمانية ونظامها الضريبي[68].

في المدن كانت الأسواق تتركز في أماكن محددة، ففي الجزائر نجد شارعين رئيسيين يضمان كل الأسواق حسب الاختصاص، فنجد في الشارع الأول سوق الكتان، سوق الزيت، سوق الشمع، سوق الفحم، دار اللحم، سوق الخضارين، ويشير سعيدوني إلى أنه بجوار هذه الأسواق نجد أماكن للاجتماع والتسلية، وتناول الطعام والصفقات وتبادل البضائع في الفنادق، مثل فندق بن تركية أو فندق الروزا، أو الحمامات مثله حمام حمزة خوجة، والمقاهي مثل القهوة الكبيرة قرب فندق الدوز[69]. أما في قسنطينة فكان هناك فندق بن نويوة وفندق الحفصي[70].

كما نشير إلى أن التجار في المدن ينتظمون في هيئات يشرف عليها ما عرف بالأمين، يتولى جمع الرسوم المتوجبة على التجار ويدفعها للإدارة، أما في حالة الأسواق أو المعارض، فالتاجر يدفع الرسم المفروض قبل الدخول، كما تعد المقايضة هي الطريقة المفضلة للتبادل التجاري لدى السكان، حيث أن النقود لم تكن منتشرة بكثرة[71].

تنظيم الأسواق و مراقبتها: لقد كانت الصناعة في المدن تخضع لإشراف ومراقبة النقابات المهنية وهو ما أفضى إلى بروز تكتلات الاقتصادية ينتظم فيها أصحاب كل صناعة[72].

صفة التخصص: يمثل التخصص خاصية تطبع في الغالب النشاط الاقتصادي للمدن في الجزائر العثمانية، ويتجلى ذلك من خلال التسميات، حيث يأخذ السوق أو حتى شارع منه اسم السلعة التي تباع فيه أو الحرفة تمارس فيه، كسوق الدباغين وسوق الخياطين...إلخ[73]، فمدينة قسنطينة مثلا كان بها شارع رئيسي كبير وفيه تتواجد وتتجمع كل الأصناف الأنشطة الاقتصادية كما هو الحال في معظم مدن المشرق، كالعطارين السراجين الصباغين، الخرازين (الاسكافيين) الحدادين، رحبة الصوف[74]، وهذا التخصص يخدم التجار ورواج تجارتهم، كما يسهل مهام السلطة في تحصيل حقوق الأسواق[75]، كما قد يتصف السوق بصفة عرقية فئوية كسوق القبايل أو سوق اليهود أو شوارع تقام فيها أسواق مثل شارع الجرابة أو الفورنية[76]، كما يأخذ اسم اليوم الذي يقام فيه كسوق الجمعة[77]، أو التوقيت أيضا كسوق العصر في قسنطينة[78].

يظهر التخصص كذلك في المدن من الناحية الاجتماعية حيث يتجلى بشكل واضح في دار السلطان، فلكل فئة من السكان الحضريين أنشطة خاصة بهم فالبرانية مثلا لهم مهن خاصة بهم دون سواهم، كما نجد ظاهرة التخصص في المهن لدى عائلات معينة حيث توجد عائلات حرفية تمتهن حرفة تتوارثها ويعد هذا من التقاليد الحرفية والتنظيمية، حيث كانت هذه العائلات حريصة على الحفاظ على أسرار وتقنيات الحرفة ضمن الإطار الأسري، خاصة لدى الأسر التي كان منها أمناء الحرف[79]، وفي دار السلطان، نجد من العائلات التي عرفت بحرف متوارثة، عائلة بوعينين المختصة في صناعة المنسوجات الحريرية، عائلة ابن المليح في العطارة وعائلة ابن حمادوش في صنعة الدباغة[80]، كما نجد لدى فئة اليهود احتكارهم لأنشطة معينة يتربحون من خلالها كالسمسرة، الصيرفة وصناعة الذهب والفضة[81].

وتتحدد مواقع الأنشطة الاقتصادية وفقا لشروط معينة لتسهيل ممارستها، فالدباغة مثل يتم إبعادها ما أمكن عن المدينة نظرا للروائح التي تنتج عنها بالإضافة إلى مراعاة ضرورة قربها من مصادر المياه و المسالخ، وتتوزع الأسواق في المدينة حسب أهمية كل

النشاط اقتصادي فالحرف الرفيعة تكون عادة قرب مركز المدينة ويمثله في دار السلطان الجامع الأعظم[82]. هذا بالإضافة إلى وجود ما يعرف بـ"السويقة"، وهي سوق صغير متعدد النشاطات(ليس متخصصا) وهدفه توفير مختلف المتطلبات المعيشية دون تعب أو تحمل مشاق التنقل بين الأسواق الأخرى ومن ذلك سويقة عمور، سويقة باب الوادي وسويقة سيدي محمد الشريف، هذا بالإضافة إلى وجود مجمعات تجارية أخرى من غير الأسواق المتخصصة مثلا حوانيت بابا أحمد القسنطيني وحوانيت جلبي[83]، وهي حوانيت تنتشر خارج مجال السوق المتخصص في مجال معين.

حراسة الأسواق[84]: يقوم على مهمة حراسة الأسواق موظفون يعرفون بالأمناء ويسمى الموظف أمين العساسين وتعيينه يتم باتفاق أعيان البلد فقط ولا تتدخل السلطة في ذلك، وكان أصحاب المحلات التجارية يدفعون ما عرف بضريبة العسة التي تتغير قيمتها حسب أهمية كل سوق وحركيته، وأحيانا يساهمون بالمشاركة الفعلية في الحراسة زيادة على الضريبة المدفوعة[85]، ففي سنة 1692م وبأمر من الداي شعبان خوجة وديوان العسكر تم سن قانون لتنظيم الحراسة الليلية للأسواق، وتحديد هويات وعدد العناصر المكلفة بذلك، وهم كما يلي: 30 رجلا من الصناع، 10 رجال من زواوة (بلاد القبائل)، 10 من الصبايحية، 5 من حباجية، 5 عربجية، ومجموعهم 60 رجلا[86]، وأشار مؤرخون إلى أن جماعة البساكرة تولت الحراسة الليلية للأسواق خاصة خلال القرن 18م، وكان ذلك تحت قيادة أمين البساكرة، وتبدأ العملية عادة وقت الغروب بعد خروج التجار والحرفيين، وفي حالة حدوث سرقة فالحراس هم الذين يدفعون التعويض للمتضرر، كما يمثل أمين المجموعة أمام الداي نفسه للمساءلة[87].

جهاز الحسبة ومراقبة الأسواق: يعد المحتسب ممثلا للقاضي والمشرف وعلي حسن تسيير شؤون المدينة، وكانت وظيفة المحتسب موجودة في العصور الوسطى لبلاد المغرب وكانت مرتبطة بشكل كبير بالأسواق، ويقوم المحتسب بمراقبه الموازين والأنشطة التجارية والحرفية والمنتجات والمعاملات التي يجب أن توافق القواعد المتعارف عليها، كما

يساهم في تحديد أسعار البضائع وتحديد الأوزان لاسيما المواد التي كانت محل احتكار الدولة مثل الزيت والصابون، وكان يشرف أيضا على بعض الخدمات التي تقدم في الأسواق كالحمالة والسقاية.

لم يكن للمحتسب خلال الفترة العثمانية راتبا يتقاضاه من الدولة، بل كانت أجرته عبارة عن مقدار مالي محدد يأخذه عن كل سلعة ترد إلى السوق[88]، وقد جاء في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر أن المحتسب يأخذ نصف ريال عن برميل السردين(نوع من السمك) ونصف ريال عن صندوق التفاح، وقد توافق بنو ميزاب مع المحتسب على دفع سلطانيتين عن كل قنطار من ريش النعام المجلوب من الصحراء و هو الأمر الذي كان محل خلاف بين الطرفين[89].

في أواخر القرن الثامن عشر آل تسعير المنتجات ومراقبة الإنتاج إلى وكيل الخرج بل أصبح المحتسب خاضعا لهذا الأخير فتقيدت سلطته، وكان للمحتسب أعوان مساعدون وكان يستفسر من المارة عن الأسعار ويراقب الموازين، وإذا حدث مثلا أن أخل خباز في وزن الخبز، فإن المحتسب يصادره ويوزعه على الفقراء ويكون نصيب الخباز عقوبة الجلد.

وفي أواخر العهد العثماني لم تعد وظيفة الحسبة مقتصرة علي المحتسب وحده بل امتدت إلى القاضي وأمين الأمناء وشيخ البلد وأصبحت مهام المحتسب محدودة لا تتعدى جملة من المهن التي ترتبط أكثرها بالمنتجات الغذائية كالجزارة والخبازة ومراقبة أسواقها[90].

التجارة الخارجية للجزائر في العهد العثماني: كان للجزائر تجارة خارجية مع أوروبا وإفريقيا والعالم الإسلامي، وقد كانت التجارة تتم مع أوربا عبر الموانئ، وكانت المنتوجات المستوردة من أوروبا عبارة عن كماليات أو تجهيزات متعلقة بالجيش والبحرية، وهي عادة بارود المدافع والأسلحة النارية، خشب البناء والمواد الموجهة للبحرية كالأغطية والأقمشة[91]، وفي مقابل ذلك تقوم الجزائر بتصدير منتجات زراعية كان أغلبها الحبوب، لاسيما بعد تقهقر موارد القرصنة هذا بالإضافة إلى الأصواف والجلود والزيوت والمرجان

والشموع[92]، حيث كانت كل الموانئ الجزائرية تصدر الأصواف إلى البلدان الأوربية وتتراوح كميتها من 7 إلى 8 آلاف قنطار سنويا، كانت بجاية مثلا مصدرا رئيسيا لزيت الزيتون والشمع والعسل التي تصدر من إيالة الجزائر إلى الموانئ الشرقية للبحر المتوسط[93]، ويشير شالر إلى أن القمح الجزائري كان المفضل لدى التجار في الأسواق الايطالية[94].

أما التجارة مع تونس والمغرب الأقصى والأقطار المشرقية الخاضعة للدولة العثمانية فأساسها الكماليات، ومنها ما يرتبط برحلة الحج، حيث أن موسمه يكون فرصة لممارسة التجارة مع أقطار أخرى، كما كانت هناك مبادلات تجارية مع بلاد السودان لكن أساسها الضروريات، أما الكماليات فلا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا، في مقابل ذلك يتم جلب العبيد والتبر وريش النعام ومنتجات سودانية، غير أن التجارة مع السودان ضعفت بشكل كبير بفعل حالة اللاأمن التي أصبحت عليها الطرق الصحراوية وكذا اعتماد بلاد السودان على المحيط الأطلسي[95]، ولعب إلغاء الرق دورا في إضعاف هذه التجارة لاسيما بفعل معاهدة 1815 الداعية إلى إلغاء وتحريم تجارة العبيد[96].

وكانت التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية تمثل نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الكلية على الرغم من حاله العداء التي طبعت علاقات الجزائر مع دول و ممالك أوروبا عموما في الفترة الحديثة، فقد كانت الدول الأوروبية تأخذ من الجزائر موادا أولية كالأصواف والجلود والحبوب والزيوت، في حين كانت الجزائر تستورد سلعا كمالية كالعطور والمصبرات من فرنسا والعتاد الحربي من دول المنطقة الاسكندينافية والأقمشة القطنية من إسبانيا[97].

وقد عرفت التجارة الخارجية للجزائر عوائق منها احتكار الدولة حيث فرضت مثلا عدم تصدير الملح، أما زيت الزيتون والجلود المدبوغة فلا تصدر إلا إلى المناطق الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية[98]، ويحتاج تصدير الحبوب والحيوانات إلى إذن خاص من السلطة العثمانية[99]، كما يشير حمدان خوجة إلى وجود مصلحة الجمارك والتي كانت تفرض رسوما على الصادرات والواردات، وتقدر بـ5% من قيمة السلعة للمسلمين وغير

المسلمين[100] ماعدا اليهود الذين كانت تفرض عليهم ضعفي الرسوم الجمركية على جميع السلع المستوردة من الخارج[101]، أما الصادرات فلا تزيد ضريبتها على 2% تشجيعا للحركية الإنتاجية والتجارية[102].

الطرق التجارية: كانت الطرق في الإيالة على صنفين، سلطانية وجهوية، والطرق السلطانية هي التي تعتبر طرقا تجارية كبرى، وفي الجزائر يوجد منها تسعة تربط مناطق المغرب العربي ببلاد السودان وهي باختصار:

*الطريق العرضي الشمالي، ويصل تونس بمدينة فاس بالمغرب الأقصى، الذي يمر بقسنطينة، الجزائر، وهران، تلمسان ووجدة.

*الطريق العرضي الأوسط، ويصل مدينة قفصة بمدينة فكيك، ويمر بكل من بسكرة، الأغواط والأبيض سيدي الشيخ.

*الطريق العرضي الجنوبي، الذي يربط نفطة التونسية بمنطقة تافيلالت جنوب المغرب الأقصى، حيث يمر بأهم الواحات بجنوب إيالة الجزائر.

*الطريق القطري الغربي، وهو يربط بين منطقة وادي سوف وعاصمة الإيالة، مارا بكل من بسكرة وبوسعادة.

*الطريق القطري الشرقي، ويربط بين منطقة وادي ميزاب وتونس، ويمر بكل من الأغواط، بوسعادة، قسنطينة والكاف.

*الطريق الصحراوي الذي يصل بين وادي سوف ومنطقة غدامس.

*الطريق الصحراوي الذي يصل بين ورقلة وغدامس.

*طريقان يربطان عين صالح بمنطقة غات، أحدهما جبلي وعر والآخر سهلي ورغم طوله إلا أنه أسهل من الأول[103].

خاتمة: من خلال ما تم التطرق إليه يمكن نخلص إلى الملاحظات والاستنتاجات العامة التالية:

-غلب على اقتصاد إيالة الجزائر طابع الزراعة، نظرا لكون سكان الأرياف الممارسين لهذا النشاط يمثلون غالبية سكان الجزائر، وكان الأندلسيون عاملا ايجابيا في دفع العجلة الاقتصادية و خصوصا الزراعة.

-غلب على الاقتصاد في الجزائر الطابع المعاشي و السعي لسد الحاجات عموما، ولم يكن الهدف التجاري و التصدير يمثل أولوية سواء لدى الإدارة أو السكان، و كانت الصفة الأسرية ميزة لاقتصاد الإيالة بالمدينة والريف واتجاه العملية الإنتاجية نحو الاقتصاد الأسري في العموم.

-توجه العثمانيون إلى دواخل البلاد وسعوا إلى إخضاع السكان من خلال الأسواق وفرض سياسة ضريبية لتأمين مداخيل للخزينة، معتمدين على قوة محلية هي القبائل المخزنية بالأساس، خاصة في أواخر العهد العثماني، الذي عرف تناقص الموارد المالية للجهاد البحري.

-عرف اقتصاد إيالة الجزائر صدمات عنيفة بفعل تأثير الجوائح التي ضربت الجزائر،

-كان النظام الضريبي الذي اتسم بالقساوة تجاه السكان أو سلوك بعض الموظفين دافعا لحدوث الثورات والتمردات.

- ارتبط استقرار البلاد باستقرار الأوضاع الاقتصادية، أما القلاقل فتكثر في حالة تدهور الاقتصاد أو تناقص الثروات أو في حالة الجوائح.

-سعت الإدارة العثمانية إلى تنظيم حركية وتوزع الأنشطة الاقتصادية وفرض الرقابة على الأسواق، كما كانت سلطة القضاء صارمة في مجال القضايا الاقتصادية.

- لم تعمل الإدارة العثمانية لمواكبة التطور الحاصل في أوربا و بقي اقتصاد الجزائر بطابعه التقليدي في الإنتاج وهو ما أدى إلى عجزه عن منافسة المنتجات الأوربية بسبب جودتها وتطور الوسائل الإنتاجية.

-تأثرت الأنشطة الاقتصادية وارتبطت في توزيعها بالتركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر و العوامل الجغرافية فيها.

-عملت سياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة وتدخل العنصر الأجنبي ممثلا في اليهود بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للأجانب و الاعتداءات الخارجية على إلحاق آثار سلبية بليغة باقتصاد الجزائر وخصوصا تجارتها الداخلية والخارجية ومداخيل الخزينة.

---

[1] هذه الدراسة أنجزت بالتنسيق والتباحث بين عمر لمقدم (طالب دكتوراه LMD)، والأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت، ص 59.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 32.

[4] صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 335.

[5] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 143-144.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط 3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 35.

[7] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 32.

[8] Ernest Mercier, Histoire de Constantine, J.Marle et F. Biron Imprimeurs-éditeurs, Constantine, 1903,, p 297

[9] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص59.

[10] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[11] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 32.

[12] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها و تطورها قبل 1830، ط 1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر ، 1972، ص 296.

[13] وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 136.

[14] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 297.

[15] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[16] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص60.

[17] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[18] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني 1519-1830 ،رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 218.

[19] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص60.

[20] Walsin Esterhazy, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, librairie de Charles Gosselin, Paris, 1840, pp252-253

[21] صالح عباد، المرجع السابق، ص335.

[22] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 32.

[23] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871، تر: عياش سلمان، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 17.

[24] Dr. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, Marlin éditeur, Paris, 1830, p 14

[25] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[26] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 17.

[27] صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

[28] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 17.

[29] المرجع نفسه، ص 18.

[30] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 177.

[31] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 216-217.

[32] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 177.

[33] المرجع نفسه، ص 178.

[34] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص30.

[35] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 178.

[36] Esterhazy, Op-cit, p 252

[37] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 217.

[38] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[39] Dr. Shaw, Op.cit, p 43

[40] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 179.

[41] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 298.

[42] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 98.

[43] يورد الزبيري تفسير العلماء لكثرة الأسماك بسواحل الجزائر، بكون التيار الأطلسي الذي يمر بمضيق جبل الطارق يتحرك محاذيا للساحل الجزائري بعرض حوالي

10 كلم، و يسوق كميات هائلة من الأسماك حتى يصل منطقة بجاية ثم يتجه نحو الشمال، أنظر : محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص61.

[44] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 179.

[45] المرجع نفسه، ص 180.

[46] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 62.

[47] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 190.

[48] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 64-65.

[49] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 190.

[50] المرجع نفسه، ص ص 186-187.

[51] المرجع نفسه، ص ص 187-188.

[52] المرجع نفسه، ص ص 191-192.

[53] المرجع نفسه، ص 193.

[54] المرجع نفسه، ص 192.

[55] عائشة غطاس، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830: مقاربة اجتماعية–اقتصادية، منشوراتANEP، الجزائر، 2007، ص ص142-143

[56] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 385.

[57] مصطفى أحمد بن حموش، المدينة و السلطة في الإسلام: نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البشائر للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، 1999،

ص ص 166-167.

[58] موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها و تطورها،ط 1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1971، ص 86.

[59] مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص 168.

[60] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 180.

[61] مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص 175.

[62] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 199.

[63] Dr. Shaw, Op-cit, p 329

[64] Esterhazy, Op-cit, p 253

[65] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 195.

[66] صالح عباد، المرجع السابق، ص 339.

[67] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 237.

[68] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 236-237.

[69] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 195-196.

[70] Ernest Mercier, Constantine avant la conquête française 1837,Typographie L. ARNOLET, Constantine, 1878, p 31

[71] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 64-65.

[72] المرجع نفسه، ص 35.

[73] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 204-205.

[74] Ernest Mercier, Constantine avant la conquête… Op.cit, p 10

[75] بن كردرة زهية، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000،
ص 94.

[76] بن كردرة زهية، المرجع السابق، ص 93.

[77] حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 70.

[78] Ernest Mercier, Constantine avant la conquête … Op.cit, p 9

[79] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 113-114.

[80] المرجع نفسه، ص ص 114-116.

[81] المرجع نفسه، ص 246.

[82] المرجع نفسه، ص ص 204-205.

[83] المرجع نفسه، ص 211.

[84] يعود نظام العسّة إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب و هو الذي أنشأه و يعني الحراسة الليلية وتشمل الأسواق.

[85] عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص ص 216-217.

[86] عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705م، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، د.ط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،
الجزائر، 2012، ص ص 110-111.

[87] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 216-217.

[88] موسى لقبال، المرجع السابق، ص 86.

[89] عبد الله بن محمد الشويهد، المرجع السابق، ص ص 50-51.

[90] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 71.

[91] Dr. Shaw, Op.cit, p 208

[92] صالح عباد، المرجع السابق، ص 342.

[93] وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 141.

[94] وليام شالر، المرجع السابق، ص 30.

[95] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 37-38.

[96] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر...، المرجع السابق، ص 293.

[97] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 38.

[98] وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 141.

[99] وليام شالر، المرجع السابق، ص 101.

[100] حمدان خوجة، المرآة، تعريب و تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص 71.

[101] وليام شالر، المرجع السابق، ص 89.

[102] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 62.

[103] المرجع نفسه، ص ص 67-68.